عقد اتفاق على توريد مواد وأدوات نظافة
لصالح وزارات ومؤسسات دولة فلسطين
عطاء رقم (2021/3)

إنه في يوم الاربعاء الموافق 2021/3/3 تم الاتفاق فيما بين:-

طرف أول: الإدارة العامة للوازم العامة بوزارة المالية بدولة فلسطين يمثلها السيد/ مدير عام الادارة

طرف ثان : أحمد عايش إسماعيل عميرة مشتغل مرخص رقم/ 929463529 عنوان الرئيسي/ غزة-سوق الزاوية يمثلها السيد/ أحمد عايش إسماعيل عميرة هوية رقم/ 929463529 بصفته مفوض عن الشركة هاتف-جوال رقم/0599467151 - 2869677

وجه الاتفاق

حيث أن الطرف الأول بصفته المذكورة أعلاه قام بطرح العطاء رقم **2021/3 بشأن توريد مواد وأدوات نظافة لصالح وزارات ومؤسسات دولة فلسطين** ، وحيث أن الطرف الثاني اشترك بالعطاء المطروح أعلاه، وحيث أن الطرف الأول قام بإحالة العطاء بالتجزئة على الطرف الثاني وفق الأسعار والجداول والأصناف المحددة في **قرار الإحالة النهائية الصادر بتاريخ 2021/2/21** كون عرضه الأرخص المطابق، ويكون السعر شاملا أجور النقل والتحميل والتوصيل والتنزيل ، وكافة انواع الضرائب والرسوم.

لذا فقد اتفق الطرفان بإرادة حرة وبإيجاب وقبول على ما يلي من الشروط:-

1. تعتبر مقدمة هذا الاتفاق والشروط العامة والخاصة والمواصفات الفنية والعينات والأسعار المقدمة من الطرف الثاني **وقرار الإحالة** الصادر عن لجنة العطاءات المركزية **بتاريخ 2021/2/21** بشأن **العطاء** رقم **2021/3** ،جزء لا يتجزأ من هذا الاتفاق وتقرأ معه عند الاقتضاء.
2. يقر الطرفان بأهليتهما التامة في إبرام التصرفات القانونية.
3. يلتزم الطرف الثاني بتوريد المواد والأدوات التي تطلب منه في الجهة التي تحددها الوزارة المستفيدة **فور استلامه أمر التوريد الخطي**، ويكون التوريد على نفقة الطرف الثاني ووفقاً للمواصفات الفنية وجدول الكميات والعينات المعتمدة والأسعار المتفق عليها، ومع ذلك لا يحق للطرف الثاني الاعتراض على ذلك أو المطالبة بزيادة في الأسعار أو التعويض عن أي عطل أو ضرر لحق به جراء ذلك.

غزة-برج الوليد-هاتف: 08-2824368 فاكس:08-2826990

4. لا يحق للطرف الثاني الامتناع عن التوريد أو المطالبة بزيادة في الأسعار بحجه ارتفاع الأسعار سواء كان الارتفاع في الأسواق المحلية أو الأسواق العالمية.
5. يلتزم الطرف الثاني بان تكون المواد الموردة ذات جودة عالية ومطابقة للموصفات والمقاييس الفلسطينية
6. يحق للطرف الأول **تمديد فترة العقد من تاريخ انتهاء المدة المحددة أدناه** وبالاتفاق مع الطرف الثاني وبنفس الأسعار وفقا لمقتضيات المصلحة العامة.
7. يلتزم الطرف الأول بدفع ثمن المواد والأدوات التي يقوم الطرف الثاني بتوريدها وفقاً للأسعار الواردة في قرار الإحالة المذكور أعلاه **على أن يتم الدفع خلال (ستين يوماً) من تاريخ تسليم الفاتورة ومعززات الصرف المطلوبة، ويكون السعر شاملا أجور النقل والتحميل والتوصيل والتنزيل ، وكافة انواع الضرائب والرسوم.**
8. يلتزم الطرف الثاني **بتقديم كفالة حسن تنفيذ بمبلغ وقدره (1000 $) فقط ألف دولار أمريكي لاغير،** وذلك بموجب سند دفع معتمد صادر حسب الأصول من بنك البريد أو بموجب كفالة بنكية أو شيك بنكي صادر من بنك يتعامل مع السلطة الفلسطينية بغزة على أن تبقى سارية المفعول طوال مدة العقد المشار إليه أدناه.
9. مدة **هذا العقد تبدأ اعتبارا من تاريخ 2021/2/21 حتى تاريخ 2022/2/20** ، ومع ذلك يحق للطرف الأول فسخ هذا العقد في أي وقت شاء إذا ما أخل الطرف الثاني بأي من التزاماته بما فيها التزامه بالتوريد، وفى هذه الحالة يحق للطرف الأول شراء المواد الذي تأخر الطرف الثاني في توريدها وبنفس المواصفات من طرف ثالث وعلى نفقة الطرف الثاني مع تحميله فروق الأسعار والنفقات الإضافية وأية خسائر أو مصاريف أو عطل أو ضرر يلحق بالطرف الأول أو الجهة المستفيدة جراء ذلك دون الحاجة إلى إنذار، وللطرف الأول أن يحصل على ما تكبده من مصاريف ونفقات ناجمة عن ذلك من الكفالة المقدمة من الطرف الثاني أو من أية أموال مستحقة للطرف الثاني لدى أي جهة حكومية.
10. يحق للطرف الأول إذا تخلف الطرف الثاني عن التوريد في الموعد المتفق عليه أن يخصم يوميا 1% من قيمة الأصناف التي يتأخر في توريدها كغرامة تأخير إلا إذا نشأ هذا التأخير عن قوة قاهرة أو ظروف طارئة فيوقف سريان غرامة التأخير اعتبارا من تاريخ نشوء هذه الظروف وفي جميع الأحوال يجب على الطرف الثاني تقديم إشعار خطي وفوري إلى الجهة المختصة بالظروف التي أدت إلى التأخير في التوريد أو منعته من ذلك وتقديم ما يثبت ذلك.

11. لا يحق للطرف الثاني التنازل عن تنفيذ أي بند من بنود هذه الاتفاقية أو أي جزء منها لأي طرف أخر أو التعاقد من الباطن إلا بعد الحصول على موافقة خطية مسبقة من الطرف الأول ويبقى الطرف الثاني متضامنا مع المتنازل إليه أو المتعاقد معه من الباطن في الوفاء في جميع الالتزامات التعاقدية المتفق عليها وفقاً لقرار الإحالة والعقد الأصلي.

12. لا يجوز لأي طرف من الأطراف النكول عما ذكر أعلاه وفي حالة حدوث أي خلاف بينهما حول تفسير أي بند من البنود المذكورة أعلاه يتم حله بالطرق الودية ، وإلا يتم الفصل فيه وفقا للقوانين والأنظمة المعمول بها في مناطق السلطة الوطنية الفلسطينية وعلى هذا تم الاتفاق والتوقيع حسب الأصول من قبل طرفي العقد وسلمت نسخة لكل منهما.

طرف أول

الإدارة العامة للوازم العامة بوزارة المالية

يمثلها السيد/ مدير عام الإدارة

طـرف ثانـي

أحمد عايش إسماعيل عميرة

يمثلها السيد/ أحمد عايش إسماعيل عميرة